وقد اتخذ المؤتمر القدس مقرّاً رئيساً للاتحاد، وانتُخب من بين أعضائه مجلس اداري من ٢٠ عضواً، ومن بين الاعضاء تمّ انتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد، برئاسة عصام عبدالهادي، للاشراف على عمل الاتحاد، ولا تزال عصام عبدالهادي رئيسة للاتحاد منذ خمسة وعشرين عاماً.

وقد اعتبر الاتحاد نفسه تنظيماً نسويّاً شعبيّاً، ديمقراطياً، يمثّل المرأة الفلسطينية أينما وجدت، ويستهدف تنظيمها، وتعبئة طاقاتها، من أجل تحرير الوطن، وتحرير المرأة، نفسها، من كل اشكال الغبن(١٢).

وقد كان لتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دور هامّ، وايجابي، على صعيد تطوير العمل النسائي المنظّم، وطرح قضية تحرّر المرأة كمسألة هامة وملحة على الصعيد الاجتماعي، وعلى الحركة السياسية بمختلف تنظيماتها وأحزابها. وتكمن الأهمية في الوعي المتنامي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، الذي تمثّل في توحيد حركة الشعب في الشتات، بدءاً من الوحدة الوطنية السياسية في اطار م.ت.ف. الى وحدة القطاعات الجماهيرية، كالنساء والطلاب والعمال وبقية الفئات، في اتحادات جماهيرية، تحاول جمع شمل الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق التهجير.

وفي واقع تشتّت بنية المجتمع الفلسطيني، استطاعت الحركة السياسية جمع شمل الشعب على أساس النضال الوطني. وقد شمل هذا المرأة أيضاً، فتميّز اهتمام الاتحاد بالعمل النضالي، بكل أشكاله، السياسية والصدامية.

وفي تلك الحقبة، وقعت حرب العام ١٩٦٧. وبهزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب اتسع انضمام الفلسطينيين الى التنظيمات السياسية الفلسطينية، سواء أكان على صعيد الحركة الشعبية في الارض المحتلة، أو في مناطق الشتات. هذا الواقع بدأ يفرز متغيرات جديدة على صعيد الواقع الاجتماعي داخل التجمّعات الفلسطينية، لارتباطها بالنضال السياسي بشكل مباشر، وهو العنصر الرئيس الذي أحدث أشكالاً هامّة من التطور الاجتماعي في ظل غياب العناصر البنوية الأخرى، كالوحدة الاقتصادية والوحدة الجغرافية والمؤسسات الوطنية المستقلة، نظراً الى الاندماج الذي تمّ في اطار المجتمعات المضيفة، حيث لاملكية مستقلة لأدواته الانتاجية ومؤسساته، والدوران في عجلة اقتصاد تلك البلدان، وبالتالي التأثر بالعلاقات السائدة فيها، سواء سلباً أم ايجاباً. أمّا في الارض المحتلة، فقد اختلف الوضع، حيث نمت، ولو على نحو ضئيل، مؤسسات اقتصادية واجتماعية وطنية.

واقع المرأة الفلسطينية في تجمّعات الشتات

على الرغم من تأثّر المرأة الفلسطينية، في الشتات، بالمجتمعات المضيفة، الّا ان ثمّة سمات عامّة مشتركة ميّزتها، فشكّلت عنصر تقارب في الواقع بحكم الانتماء الى القضية الوطنية الواحدة. وساهمت وحدة أشكال النضال الوطني في تسريع تطوير المفاهيم الاجتماعية ازاء المرأة.

التعليم: لقد اصبح اللجوء الى تعليم المرأة من السمات البارزة في التجمّعات الفلسطينية كافة، بحيث لم يعد هناك مشكلة اجتماعية ضد تعليم الفتاة، بل باتت ضرورة ملحّة، ومؤشراً الى نضوج المجتمع الفلسطيني، على الرغم من ان هذا الوضع لم يكن لينطبق على المرأة العربية، عامّة، في تلك الاثناء، لأن شروط أوضاع الفلسطينيين وحاجتهم الماسة الى العمل هي التي دفعت الى تعليم المرأة لزيادة انتاجها وتحسينه. وبهذا اصبحت آلية التعليم مسألة طبيعية، خصوصاً بعد ان تطور الوضع داخل المجتمعات العربية، لاحقاً، وأصبح التعليم الزامياً وفق القوانين المعمول بها.